

أخبار

تعويضات للموظفين عالقة بفعل المناكفات بين الوزارات

فانث الحاج

المناكفات بين الوزارات «تحبس» مستحقات للمعلمين والموظفين لقاء أعمال أنجزوها منذ أشهر. ففيما تؤكد مصادر وزارة الداخلية والبلديات أنّ تعويضات الانتخابات البلدية والاختيارية باتت «عالنار» وقد يكون القبض نهاية هذا الأسبوع أو بداية الأسبوع المقبل كحد أقصى، لم يعد الموظفون يركنون إلى الوعود نفسها التي يسمعونها منذ أكثر من ستة أشهر. فالأتعاب بقيت طيلة هذه المدة حبسية المراجعات بين دائرة الصنفيات في وزارة المال والمديرية العامة للشؤون السياسية في وزارة الداخلية، بحجة وجود أخطاء في رقم الإيبان والرقم الآلي وأخرى ناتجة من مكننة هذا الملف.

مصادر الوزارة تنفي ما أشيع عن «إحكام» أسماء نحو 700 شخص في جداول القبض بهدف تنفيهم، ولا علاقة لهم بالإدارات العامة، وبالتالي لا يحق لهم المشاركة في الاستحقاق. تقر بأن أسماء هؤلاء كانت فعلاً سبباً رئيسياً في تأخير المستحقات، «لكن ليس لأنهم منتفعون بل لأنهم منتمون إلى مؤسسات عامة مثل تعاونية موظفين الدولة وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب وغيرها ولا يملكون رقماً آلياً». لكن هل كانت هناك حاجة لهؤلاء في الانتخابات؟ تجيب المصادر: «طبعاً فالعملية الانتخابية تطلبت مشاركة 31 ألف موظف، منهم 22 ألفاً بين رئيس قلم وكاتب، فيما الباقون هم أعضاء لجان قيد ورؤساء بلديات ومحافظون وموظفون في وزارة الداخلية». إلا أن «الأخبار» علمت أنه جرت غريبة موظفي المؤسسات العامة إلى النصف، فيما طلبت وزارة المال إنجاز الدفع لمن يملك رقماً آلياً في المرحلة الأولى ومن ثم تسوية أوضاع الباقين في مرحلة لاحقة. لكن وزارة الداخلية رفضت ذلك.

الأساتذة والمعلمون لم يتقاضوا أيضاً تعويضات المراقبة والتصحيح للامتحانات الرسمية عن العام الدراسي 2015-2016 في دورتها الأولى والثانية، فقد بقيت هي أيضاً حبسية المراسلات بين وزارتي التربية والمال بشأن قيمة الأجر الذي يجب احتسابه. وكان وزير التربية الياس بو صعب قد أصر، كما يوضح لـ «الأخبار» أن تصرف التعويضات المعدلة بحسب القرار الجديد الرقم 462 بتاريخ 2016/9/15، للدورتين الأولى والثانية، إذ لا يجوز الاجتزاء وبدء احتساب التعديل من تاريخ توقيع القرار كما طلبت وزارة المال، علماً بأن بو صعب أرسل النسخة الأولى من القرار إلى وزير المال علي حسن خليل في نيسان الماضي. وعلمت «الأخبار» أنه حصلت مساع حثيثة على أعلى المستويات في الحكومة، ليجري الصرف وفق «التسوية» الجديدة للدورتين الأولى والثانية في أقرب وقت ممكن، وخصوصاً أن مجلس الوزراء أقر الاعتمادات التي تبلغ 8 مليارات ليرة لبنانية.

مع ذلك، دعت الهيئة الإدارية لرابطة معلمي التعليم الأساسي الرسمي مجالس المندوبين إلى إقرار التوصية بالاعتصام والإضراب وتفويض الهيئة الإدارية اختيار المكان والزمان، بعد التأخير غير المسبوق في دفع مستحقاتهم عن الانتخابات والامتحانات، باعتبار أنّ المعلمين غير معيّنين بالتأخير الذي أدى إلى تأجيل موعد إصدار القرار بتعديل أتعاب الإمتحانات، وليس من المنطق أن يدفعوا ثمن البيروقراطية أو الخلافات بين وزارة وأخرى.

التعبئة التربوية: نلتزم أي اتفاق

أوضحت التعبئة التربوية في "حزب الله"، في بيان، ما حصل في كلية الهندسة في الجامعة اللبنانية - الفرع الثالث - الحدث، وقالت "إننا في الجامعة اللبنانية، حرصاً على اعتبارها مكاناً للانصهار الوطني وملاذاً للطلاب من مختلف الفئات الاجتماعية والإنتماءات الوطنية أو الطائفية أو الحزبية، هذه الجامعة لها إدارتها وأنظمتها التي نحرص على إحترامها، ومتابعة قضاياها بالآليات والوسائل المقررة". وأضافت "إن ما جرى هو محض تطبيق لاتفاق بين مجلس طلاب الفرع وإدارة الكلية والجهات



الطالبة لتنظيم الأنشطة وأماكنها، وإن ما حصل يعني مجلس طلاب الفرع وإدارة الكلية، وهما الجهة التي تحدد التوجه لتنظيم الأنشطة، ونحن نلتزم هذا التوجه، وإذا ما شاءت الكلية أو مجلس طلاب الفرع التعديل في هذا التوجه، فهذا من شأنهما ونحن نلتزم به". ودعت "طلاب الجامعة اللبنانية وسائر الجامعات وفي مقدمتهم طلابنا التزام الأنظمة والقوانين الجامعية المعمول بها، والاحتكام إلى الجهات المعنية عند الاختلاف، وعدم اعتماد منطق المواجهة والتحدي بين الطلاب"، مشيرة إلى "أن التضخيم الاعلامي الذي حصل والذي سعى نحو التفرقة والخلاف يدعوننا إلى التنبه والجدية ولا سيما في قضايا ترتبط بمشاعر الأهل، ونرى أن ما جرى التداول به إساءة لطلاب العزيم ولعائلته المفجوعة ولبيئته المتعاطفة. وإنه لمن المعيب أن يجري وضعنا مقابل أي جهة أو شخصية فضلاً عن حزن العائلة".

من جهته، اعرب قطاع الشباب والطلاب في الحزب الشيوعي اللبناني، في بيان، عن قلقه البالغ لما تؤول إليه الأوضاع في بعض كليات الجامعة اللبنانية وبخاصة في مجمع الحدت الجامعي، هذا المجمع الذي ناضل الطلاب كي يكون صرحاً وطنياً جامعاً يتحول بفعل بعض الممارسات الفئوية القمعية إلى مرتع مخصص لفئات متنفذة دون سواها". ورأى أنه "من غير المقبول أن يعطى أي طرف لنفسه حق ادارة حياة الطلاب ومصادرة حقوقهم بما يراه مناسباً له، فيسمح لنفسه بإحباط مناسباته ويمنع عن الآخرين حرياتهم وممارساتهم وترجمة حقوقهم بل ويحاول مصادرة تلك الحقوق وتغييرها عنوة. إن مثل هذه الممارسات تدخل ضمن الضرب المنظم للجامعة اللبنانية ودورها الوطني، وتدفع الطلاب بعيداً عنها نحو الدكاكين الخاصة. يتكامل هذا مع الاصرار على منع اقامة انتخابات طلابية نزيهة تأتي بممثلين للطلاب بدل تعيينهم". ورأى أن "المسؤولية الأولى عما آلت إليه أوضاع الجامعة على كافة المستويات تقع أيضاً على إدارتها المتعاقبة، تلك التي جعلت ولاهها مختلف زعمائها السياسيين وقدمت مصالحهم على ما عداها".

الانكاف المتواضعة في اسواق العمل

من ناحية أخرى، يخلص معدو التقرير إلى أن "عامل الخطر" الأول لسقوط العائلات في هوة الثروة المتواضعة هو إذا كان رب العائلة شاباً، أعزباً أو ذا تحصيل علمي محدود. ولكن على الرغم من كون التعليم الجيد عاملاً في تجنب حياة فقيرة، لا يُشكل حماية متكاملة، وليس غريباً رصد أفراد ذوي تحصيل علمي رفيع في الخمس الأفقر. وقد يعود هذا الأمر، يتابع التقرير، إلى كونهم شباباً في مطلع دورتهم الإنتاجية ومراكمة ثرواتهم، غير أنه يُعد أيضاً نتيجة الأفاق المتواضعة في أسواق العمل خلال السنوات الأخيرة ونتيجة تراكم الديون على كاهل الطلاب في بعض البلدان.

وبالعودة إلى نتائج التقرير لعام 2016، يلاحظ أنه على الرغم من أن الأغنياء في الولايات المتحدة واليابان ساهموا على نحو كبير في توليد ثروة إضافية استثنائية هذا العام - فيما شهدت ثروات البريطانيين تراجعاً نتيجة هبوط سعر صرف الجنيه الاسترليني - يبقى العرش لسويسرا في المؤشر العام.

وفي الواقع منذ مطلع الألفية يتصدر هذا البلد الأوروبي ذو الخصوصية الاقتصادية والنقدية في محيطه، اللائحة العالمية لناحية معدل ثروة الفرد البالغ الواحد، ومنذ عام 2012، فاق هذا المعدل عتبة نصف مليون دولار، وهو مستوى لم يحققه أي بلد آخر. وفي عام 2016 تحديداً بلغت ثروة السويسريين الإجمالية 3,5 تريليونات دولار ما يجعل السويسري أغنى من المواطن العادي - الذي يملك ثروة تعادل المعدل العالمي - بواقع 11 ضعفاً. ولكي يكون المرء من بين أغنى 1% في سويسرا يجب أن يتمتع بثروة تفوق 5 ملايين دولار، وهو ضعف المعدل الذي كان مسجلاً عند مطلع الألفية.

ثروتهم بواقع نصف تريليون دولار بين عامي 2010 و2015، وبلغت 1,76 تريليون دولار. في المقابل، هوت ثروات النصف الأفقر من البشر بنسبة 41% خلال الفترة نفسها. وأشارت المنظمة إلى تحقّق توقعاتها في ما يخص تزايد الظلم في توزع الثروة والمؤشر الأهم لذلك هو أن أغنى 1% من هذا الكوكب يملكون ما يملكه أفقر 50% منه. وفي ظلّ تعاضم الهوة بين الفقراء

التعليم الجيد لم يعد كافياً لتجنب حياة فقيرة

والأغنياء في العالم، يركز تقرير "كريدب سويس" هذا العام على الجزء الأفقر من سكان الأرض، ونفد تقديراته بأن نصف البالغين يملكون أقل من 2222 دولاراً، والخمس الأفقر منهم لا تتعدى ثروته 248 دولاراً. وفي بحثه الخاص بمكان تواجد المليار الأفقر على هذه الأرض، يخلص إلى أن 486 مليوناً منهم، أي النصف تقريباً، يعيشون في أفريقيا أو الهند.

أما لدى بحث محدّدات ضعف الثروات في داخل البلدان نفسها، يقول إنه "تماشياً مع التوقعات، فإن الثروات المتواضعة تُعد نتيجة الدخل المنخفض أو المديونية العالية". ويُضيف إنه في معظم البلدان ترتبط أيضاً بملكية محدودة للأصول الفعلية. ويشرح أن "معظم العائلات التي لا تملك سوى أصول قليلة لا تملك مساكن، وبالتالي، فإن هذه الخلاصة تدعم الرأي القائل بأن ملكية المسكن تُعد عاملاً مهماً في مراكمة ثروة العائلات".

أضعاف المعدل العالمي

مليار دولار إلى 94 مليار دولار. اللافت في بيانات الثروة اللبنانية، هو ما يُمكن ملاحظته منذ مطلع الألفية، ففيما تضاعفت ثروة البلاد الإجمالية، بعدما كانت 47 مليار دولار في عام 2000، نما معدّل ثروة الفرد بنسبة أقل من 50%. ويعود هذا التفاوت في توزع الثروات إلى عدم المساواة في النظام الضريبي اللبناني، المحاباة على مستوى إدارة الشأن العام وتوزيع الإيرادات المتولدة من العقود العامة والتي تُضعف قدرات الطبقة الوسطى على الادخار ومراكمة الثروات عموماً.

وإن تؤسّر هذه البيانات إلى تركّز كبير في الثروة، تُفيد بأن النموذج الاقتصادي الذي لا يوزع خيراته على نحو منطقي أو يطبق آليات معينة من الإدارة العادلة، يدفع أبناءه أكثر نحو الاستدانة. فخلال تلك الفترة نفسها، تضخّم معدّل مديونية



62 مليارديرا في العالم يسيطرون على نصف الأرواح (هروات بو حيدر)

يُمكن العودة إلى نقاش، تعمق خلال العقد الأخير، بخصوص عدم المساواة في توزع الثروة في العالم. ففي ظلّ وتيرة متسارعة في خلق الثروة نتيجة انفتاح الأسواق بين آسيا وأميركا الشمالية تحديداً، ومع انفتاح الأسواق المالية بمنتجات تؤمّن عائداً خيالية من دون قيم مضافة فعلية، تضخّمت ثروات الأقلية المتناقضة التي تسيطر على هرم إدارة الإنتاج والرساميين في العالم. وقد عالج الاقتصاديون، وأبرزهم أخيراً، الفرنسي توماس بيكيتي، ظاهرة تركّز الثروات في إطار دينامية تفرضها الرأسمالية تزيد من ثروات الأغنياء وتُفقّر الفقراء، وتقلص بالتالي من إمكانية الحركة الاجتماعية والطبقية؛ ودعا إلى فرض ضريبة عالمية على الرساميل تخلق نوعاً من التوازن وتقلل من مساوئ الرأسمالية.

تزايد الظلم

في منتصف هذا العام، نشرت منظمة "أوكسفام" تقريرها الشهير عن أحوال الثروات في العالم، وخلصت إلى أنّ 62 مليارديراً في العالم يسيطرون على نصف الثروات، بعدما نمت

اللبناني إلى مستوى قياسي تاريخي (وهو مستوى اسمي لا يُحتسب فيه عامل التضخم) وذلك نتيجة استفادة النظام المالي اللبناني ذي السرية المصرفية والفوائد العالية من الأزمة المالية العالمية وهرب الرساميل من الأسواق الغربية بالتزامن مع اتفاقات سياسية داخلية أنعشت السياحة، إضافة إلى مجموعة اتفاقات تسهيلية على مستوى الإقليم لعب فيها الاقتصاد اللبناني دوراً محورياً. ولكن بعد تلك المرحلة، أخذ المعدل منحى انحدارياً نتيجة الاضطرابات الإقليمية، وعلى رأسها الأزمة السورية، إضافة إلى عودة الاستقرار النسبي إلى الأسواق العالمية. هكذا هوت ثروة اللبناني بنسبة 13,5% خلال السنوات الست الماضية، فيما انخفضت ثروة البلاد الإجمالية (بدون احتساب ثروة الدولة ومديونيتها العامة) من مئة